من المعرفة إلى النمو: دراسة قياسية لتحليل العلاقة بين محددات اقتصاد المعرفة والنمو الاقتصادي

أميرة حسين مجد خليل مدرس مساعد بقسم الاقتصاد والتجارة الخارجية كلية التجارة وإدارة الاعمال جامعة حلوان

تحت اشراف

ا. م.د وفاع سعد ابر اهيم استاذ الاقتصاد والتجارة الخارجية المساعد كلية التجارة وادارة الاعمال جامعة حلوان اد جمال محمود عطية استاذ الاقتصاد والتجارة الخارجية رئيس قسم الاقتصاد والتجارة الخارجية الأسبق كلية التجارة وادارة الاعمال – جامعة حلوان

الملخص:

يهدف هذا البحث إلى تحليل العلاقة بين محددات الاقتصاد القائم على المعرفة والنمو الاقتصادي باستخدام منهجية تحليل قياسي تستند إلى بيانات ثلاثون دولة خلال الفترة (١٩٩٨-٢٠٢١). ويمثل الاقتصاد القائم على المعرفة نموذجًا اقتصاديًا يعتمد على الابتكار، التكنولوجيا، البحث والتطوير، ورأس المال البشري كعوامل رئيسية لدفع عجلة النمو. ومع تزايد أهمية هذه المحددات في الاقتصاد العالمي، أصبح من الضروري فهم تأثير ها المباشر وغير المباشر على الأداء الاقتصادي للدول معبراً عنه بمعدل النمو الاقتصادي.

الكلمات المفتاحية: محددات الاقتصاد القائم على المعرفة النمو الاقتصادى الابتكار البحوث والتطوير.

Abstract:

This research aims to analyze the relationship between the determinants of a knowledge-based economy and economic growth using a standard analysis methodology based on data from thirty countries during the period (1998- 2022). A knowledge-based economy is an economic model that relies on innovation, technology, research and development, and human capital as key drivers of growth. With the increasing importance of these determinants in the global economy, it has become necessary to understand their direct and indirect impact on the economic performance of countries expressed in terms of the rate of economic growth.

Keywords: Determinants of knowledge-based economy economic growth - innovation - research and development.

۱/ مقد<u>مة:</u>

في ظل التحولات الاقتصادية العالمية المعاصرة، أصبح الاقتصاد القائم على المعرفة أحد المحركات الرئيسية للنمو الاقتصادي المستدام. يرتكز هذا النوع من الاقتصاد على المعرفة والابتكار باعتبار هما موارد رئيسية إلى جانب رأس المال التقليدي والعمالة. فيتجاوز الاقتصاد القائم على المعرفة الإنتاج المادي ليشمل الاستثمارات في البحث والتطوير، التكنولوجيا، ورأس المال البشري.

كما تؤكد نظريات الفكر الاقتصادى الحديثة أن التقدم التكنولوجي والمعرفة ليسا عوامل خارجية فحسب، بل يمكن تحفيز هما داخليًا من خلال الاستثمار في التعليم والابتكار. بناءً على ذلك، تتكامل هذه العوامل لتشكيل علاقة قوية بين النمو

الاقتصادي والاقتصاد القائم على المعرفة، حيث تصبح المعرفة أداة أساسية لتحقيق التنمية المستدامة في الاقتصادات الحديثة.

٢/ الدراسات السابقة:

- تتناول دراسة (2011) Breitenbach, M., and etal تطورات قطاع تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات، واهميته ودوره. وقد توصلت الدراسة الى وجود علاقة موجبة بين الاستثمار في قطاع تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات وبين النمو الاقتصادي، وإن قوة تلك العلاقة تعتمد على حجم مساهمة قطاع تكنولوجيا النصالات والمعلومات في الاقتصاد كذلك يعتمد على معدل النمو في ذلك القطاع.
- تتناول دراسة (Vinnychuk,O. and etal (2014) تحليل طبيعة النمو الاقتصادي في سياق اقتصاد المعرفة، وقامت باختيار مجموعة من المؤشرات التي تعبر عن اقتصاد المعرفة. وتم تطبيق الدراسة على كلٍ من اوكرانيا، وبولندا، والمانيا، وليتوانيا على اساس بيانات مجموعة من السلاسل الزمنية للفترة (١٩٩٦-٢٠١١)، وذلك لبناء نموذج للتنبؤ بالنمو الاقتصادي. وقد توصلت الدراسة الى أن اقتصاد المعرفة هو محدد أساسي من محددات النمو الاقتصادي. وأن انتاج المعرفة أصبح اكثر أهمية مما سبق لأنه يحدد القدرة التنافسية للاقتصاد، وان ترتيب الاقتصاد عالميا يعتمد على عدة عوامل منها مستوى المعرفة، والبنية التحتية للمعلومات والاتصالات، ومستوى التدريب والبحث العالمي، وأنه يجب أن يشكل مفهوم الاقتصاد القائم على المعرفة الأساس النظري للنمو الاقتصادي.
- دراسة (2017) Hadad, Shahrazad وتتناول تلك الدراسة أهمية الاقتصاد القائم على المعرفة والتى أصبحت فى ازدياد مستمر فى العقود الأخيرة خاصة بعد أن أصبح الاقتصاد القائم على المعرفة يمثل أحد أهم مصادر النمو الاقتصادى، وازدياد دوره فى زيادة القدرة التنافسية فى كل القطاعات الاقتصادية. وتتناول الدراسة كذلك أبعاد، وخصائص الاقتصاد المعرفى وكيف

يمكن الاستفادة من محددات الاقتصاد المعرفي والمتمثلة في الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والصناعات ذات التقنية العالية، والعمال ذوى المهارات العالية في تحسين الوضع الاقتصادي للدول. وقد توصلت الدراسة الى أهمية المعلومات، والاستثمار في رأس المال البشري في زيادة الابتكار، والإبداع سواء على المستوى الاقتصادي ككل او على المستوى الجزئي للشركات كوسيلة لتعزيز القدرات التنافسية للمنشآت.

٣/ النمو الاقتصادى:

٣/١مفهوم النمو الاقتصادى:

تعددت مفاهيم النمو الاقتصادى تبعاً لإختلاف وجهات نظر الكتاب والباحثين فبعضهم عرف النمو الاقتصادى على ذلك النمو المحقق من ارتفاع معدلات الادخار، كما اشار البعض الى النمو الاقتصادى يعنى حدوث زيادة في إجمالي الدخل القومي بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي بشرط أن يفوق معدل النمو الاقتصادى معدل النمو السكاني، كما أشير في كتابات أخرى إلى أن النمو الاقتصادى عبارة عن زيادة الابتكار في الفن الانتاجي أي التحسين المستمر في القدرة على تلبية الطلب على السلع والخدمات عبر تطوير الفن الانتاجي داخل الاقتصاد القومي (قاسم وأخرون (٢٠٢٣)، ص ص ٢٩٢-٢٩٢).

ويعرف النمو كذلك على أنه الزيادة فى الناتج الوطنى اضافة الى زيادة عناصر الانتاج المستخدمة وزيادة كفائتها الانتاجية (أحمد (٢٠٠٠)، ص ١٤٩)، وفى تعريف آخر يعتبر النمو الاقتصادى ظاهرة كمية حيث يتمثل فى زيادة مستمرة لنصيب الفرد من الناتج الوطنى وكذلك متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطنى الحقيقى (مندور (٢٠٠٤)، ص ٣٧٩).

يقصد بالنمو الاقتصادي كذلك، زيادة الدخل القومي للفرد، وهو يتضمن تحليل عملية الزيادة في الدخل، وخاصة من الناحية الكمية، مع التركيز على العلاقات الوظيفية بين المتغيرات الداخلية؛ وعلى نطاق أوسع، فإنه ينطوي على زيادة الناتج

المحلي الإجمالي، والناتج القومي الإجمالي، والدخل القومي، وبالتالي الثروة الوطنية، بما في ذلك القدرة الإنتاجية، معبراً عنها بالحجم المطلق والنسبي، للفرد، بمافي ذلك أيضاً التعديلات الهيكلية للاقتصاد (HALLER (2012), P66).

يلاحظ أنه حتى إذا اختلفت الكتابات العلمية المتخصصة في صياغة مفهوم النمو الاقتصادى إلا انها تتفق جميعها في أن النمو الاقتصادى في مضمونها يدور حول الزيادة المستمرة والمنتظمة للناتج القومي الاجمالي بحيث يفوق معدل نمو الناتج - احد المؤشرات التي تعبر عن النمو الاقتصادى - معدل نمو السكان (حمية (٢٠٠٠)، ص ٧٧).

٢/٣ عوامل تحفيز النمو الاقتصادي:

هناك عدة عوامل رئيسية تسهم في زيادة النمو الاقتصادي، وهي (قاسم وأخرون (٢٠٢٣)، ص ص٢٩٦-٢٩٦):

- زيادة المدخلات الإنتاجية: مثل زيادة حجم القوى العاملة، وزيادة الاستثمار في رأس المال الثابت، وزيادة التقدم التكنولوجي الذي يسهم في زيادة الانتاج.
- تحسين الإنتاجية: زيادة المخرجات الناتجة عن كل وحدة من المدخلات الإنتاجية، وذلك من خلال تحسين الكفاءة والتنظيم والابتكار في خاصة في قطاعات العلوم والهندسة والادارة والاتصالات.
- تحسين البيئة المؤسسية: من خلال وضع سياسات اقتصادية ملائمة تعمل على تهيئة الاقتصاد للمزيد من الانتاجية مثل زيادة حوافز الاستثمار، خفض الضرائب، تحسين قوانين العمل.
- تحرير التجارة والاندماج في الاقتصاد العالمي: مما يتيح الوصول إلى أسواق جديدة والاستفادة من اقتصادات الحجم كما يسهم في زيادة الصادرات وزيادة تدفقات الاستثمارات الأجنبية.
- تطوير البنية التحتية: عن طريق زيادة الأستثمارات في البنية التحتية مثل تطوير شبكات النقل والاتصالات والطاقة والخدمات العامة.

- الاستدامة البيئية: وذلك من خلال اعتماد استراتيجيات نمو مستدام يأخذ في الاعتبار التوازن بين زيادة معدلات النمو الاقتصادي والحفاظ على البيئة والموارد الطبيعية بما يضمن حق الأجيال القادمة.
- تحسين رأس المال البشري: والإهتمام بتحسين الموارد البشرية للدولة وتطوير ها من خلال تطوير وتحسين التعليم خاصة التعليم الأساسى، وإعداد برامج للتدريب التكنولوجي مما يسهم في رفع المهرات وزيادة الطاقة الانتاجية، وكذلك الاهتمام بتطوير قطاع الصحة لضمان كفاءة عنصر العمل.

٤/اقتصاد المعرفة:

١/٤ تعريف اقتصاد المعرفة:

- تعريف منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية والتي تعرف الاقتصاد المعرفي بأنه الاقتصاد القائم على اكتساب وتوليد ونشر وتطبيق المعرفة لدفع عجلة النمو ولتواصل التنمية في المدى البعيد فهو الاقتصاد الذي يعتمد بشكل أساسي علي انتاج وتوزيع واستخدام المعرفة والمعلومات ومن ثم الاتجاه نحو الاستثمارات والصناعات عالية التكنولوجيا والعمالة ذات المهارة المرتفعة ((1996) (pp 9-11)).
- تعريف World Bank لاقتصاد المعرفة بأنه الاقتصاد الذي تكون فيه المعرفة هي المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي من خلال الاستثمار المتواصل في التعليم، الابتكار، تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والبيئة الاقتصادية والمؤسسية بما يعمل علي المزيد من انتاج واستخدام المعرفة بشكل أكثر كفاءة لدعم التنمية والنمو الاقتصادي المتواصل (Chin & Dahlman(2005), p1)، وبحسب هذا التعريف فإن اقتصاد المعرفة هو ذلك الاقتصاد الذي يخلق ويكتسب ويكيف ويستخدم المعرفة من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية

٢/٤ محددات اقتصاد المعرفة:

يعتمد الاقتصاد القائم على المعرفة بشكل كبير على مجموعة من العوامل التي تحدد مدى قدرته على دفع الاقتصاد نحو النمو المستدام وتتمثل أهم محددات الاقتصاد القائم على المعرفة فيما يلى:

ا. رأس المال البشري Human Capital:

ويتمثل فى الاهتمام بالقوى البشرية وتوفر عمالة مؤهلة تتمكن من استخدام المعرفة بصورة كفء، ويتحقق ذلك عن طريق الاهتمام بمستوى التعليم والتدريب بما يتوافق ومتطلبات البيئة التكنولوجية الحديثة (محد (٢٠١٦)، ص ١٢).

٢. نظام كفء للإبتكار وتبنى التكنولوجيا Innovations:

يجب توافر نظام للعمل في الاقتصاد القائم علي المعرفة يتميز بتوافر منظومة متكاملة من المؤسسات والقواعد والاجراءات تساعد في توفير بيئة مناسبة لدعم البحث والتطوير وتحقق الربط بين الشركات ومراكز الأبحاث والجامعات والمؤسسات الجامعية، الأمر الذي يسفر عن زيادة مخزون المعرفة وخلق تكنولوجيا جديدة واستغلال التكنولوجيا العالمية بما يتناسب واحتياجات السوق المحلى (الماحى (٢٠٠٧)، ص ١٤).

٣. البنية الساسية لتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات ICT:

إن دعم البنية الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات يسهم إنتاج ونشر واستخدام المعرفة، واستخدام المعلومات والمعارف بكفاءة مما يدعم سهولة خلق البيئة التكنولوجية الحديثة والقيام بالمزيد من عمليات البحث والتطوير.

Economic and Institutional Regime ك. النظام الاقتصادى والمؤسسي ٤. النظام الاقتصادى (EIR):

إن تواجد نظام مؤسسي واقتصادى كفء يوفر الأطر القانونية والسياسية التى تعمل على ضمان الحوافز والسياسات الاقتصادية والتجارية يؤدي الي زيادة الإنتاجية والنمو مما يدعم اتجاه الاقتصاد القائم على المعرفة.

٥/ أثر محددات الاقتصاد القائم على المعرفة على النمو الاقتصادي (اطار نظري):

أصبح الاقتصادي. ويعتمد هذا الاقتصاد على المعرفة في العصر الحديث عاملًا رئيسيًا في دفع عجلة النمو الاقتصادي. ويعتمد هذا الاقتصاد على المعرفة كأصل أساسي لتحقيق الإنتاجية والابتكار، بدلًا من الاعتماد فقط على الموارد الطبيعية أو رأس المال التقليدي. وتكمن أهمية هذه العلاقة في الدور الحاسم الذي تلعبه المعرفة والابتكار والتكنولوجيا في تعزيز كلٍ من الإنتاجية، والتنافسية، والتنمية المستدامة، وفيما يلى تفصيل لأهمية تلك العلاقة والتي تظهر من خلال تأثير العوامل المحددة لاقتصاد المعرفة على النمو الاقتصادي (قاسم واخرون (٢٠٢٣)، ص ص ٢٩٣-٢٩٧):

- دور الابتكار في زيادة وتحسين الإنتاجية: يعتمد الاقتصاد القائم على المعرفة على الابتكار والقدرة على تحويل المعرفة إلى منتجات وخدمات جديدة تزيد من كفاءة الإنتاج. في هذا الإطار، يشكل كلٍ من البحث والتطوير دورًا رئيسيًا، حيث تساعد التكنولوجيا والمعرفة المتقدمة على تحسين العمليات الإنتاجية وزيادة الإنتاج بمعدلات أكبر من استخدام الموارد التقليدية.
- تأثير التكنولوجيا والابتكار الكبير على النمو: فأحد الجوانب المهمة للاقتصاد القائم على المعرفة هو التكنولوجيا، التي تلعب دورًا أساسيًا في تحقيق النمو المستدام .حيث توفر الابتكارات التكنولوجية حلولاً مبتكرة لتحسين عمليات الإنتاج والتسويق وتقديم الخدمات. كما ان التحول الرقمي يمكن من تحسين التواصل بين القطاعات وزيادة كفاءة الأسواق. انتقال الأثر يتم من خلال: تبني التكنولوجيا الرقمية لتسريع الإنتاج وتحسين جودة المنتجات ، زيادة الفعالية التشغيلية في المؤسسات وفتح أسواق جديدة من خلال التجارة الإلكترونية و الابتكارات الرقمية.
- تطوير رأس المال البشري كعامل محوري لحدوث النمو: يعتمد الاقتصاد القائم على المعرفة بشكل كبير على رأس المال البشري، الذي يشمل التعليم

والمهارات والخبرات. وتطوير الكفاءات الفردية يعزز من القدرة على الابتكار والتكيف مع التغيرات التكنولوجية. كما يمكن من زيادة فرص العمل ذات القيمة المضافة العالية التي تساهم في تحسين الدخل العام للفرد وللاقتصاد من خلال الاستثمار في التعليم العالى والبحث العلمي.

- دعم التنافسية العالمية: تلعب الشركات التي تعتمد على التكنولوجيا المتقدمة والقدرات الابتكارية دورًا رئيسيًا في تعزيز نمو الاقتصادي الوطني من خلال زيادة الصادرات كما تلعب دورًا في تسريع انتقال الأثر بين الاقتصاد القائم على المعرفة والنمو الاقتصادي من خلال التدفقات المعرفية بين الدول والمؤسسات. تتمثل هذه التدفقات في انتقال التكنولوجيا والمعرفة بين الدول المتقدمة والنامية عبر الاستثمارات الأجنبية المباشرة والشراكات الاستراتيجية. بجانب التبادل الأكاديمية والشركات المؤسسات من دول مختلفة في مشروعات بحثية وتكنولوجية مشتركة تسهم في النمو الاقتصادي.
- تقليص الفجوة بين الدول المتقدمة والنامية: الاستثمار في الاقتصاد القائم على المعرفة يمكن أن يساعد أيضًا في تقليص الفجوة الاقتصادية بين الدول المتقدمة والنامية. من خلال تبني سياسات تعليمية وتكنولوجية قوية، تستطيع الدول النامية تحسين قدرتها على المنافسة عالميًا وزيادة مستويات النمو الاقتصادي. العديد من الاقتصادات الناشئة مثل الصين والهند حققت تقدمًا ملحوظًا بفضل الاستثمار المكثف في التعليم والبحث والتطوير.

٦/ العلاقة بين النمو الاقتصادى والاقتصاد القائم على المعرفة في الفكر الاقتصادى:

ترتبط العلاقة بين الاقتصاد القائم على المعرفة والنمو الاقتصادى في مدارس الفكر الاقتصادي المختلفة، بعدة مفاهيم رئيسية تحدد وفقاً للاتجاهات الرئئيسية لتلك النظرية . ففي النظرية الكلاسيكية والنيوكلاسيكية، يتم التركيز على دور رأس المال

والعمالة في دفع النمو الاقتصادي، مع اعتبار المعرفة عنصرًا خارجيًا يؤثر على الإنتاجية. أما في نظريات النمو الداخلي، مثل نموذج بول رومر وروبرت لوكاس، فترى أن المعرفة والتكنولوجيا تلعبان دورًا داخليًا وحاسمًا في تعزيز النمو المستدام من خلال الابتكار والاستثمار في رأس المال البشري، ففي إطار الاقتصادي الجديد، أصبح الاقتصاد القائم على المعرفة هو المحرك الأساسي للنمو الاقتصادي، حيث يتم التركيز على الابتكار، البحث والتطوير، والتعليم كمصادر للنمو. المدارس الفكرية الحديثة تؤكد أن المعرفة أصبحت أحد أهم موارد الاقتصاد، متجاوزة الأصول التقليدية كالعمل ورأس المال، مما يعزز من الإنتاجية والقدرة التنافسية على المدى الطويل.

فيما يلى عرض العلاقة بينهم في مدارس الفكر الاقتصادي المختلفة:

- المدرسة الكلاسيكية: في الاقتصاد الكلاسيكي، كان النمو الاقتصادي يعتمد بشكل كبير على تراكم رأس المال، والعمل، والأرض. وكان التركيز على دور تقسيم العمل والتخصص كوسيلة لزيادة الإنتاجية ومن ثم تحقيق معدلات مرتفعة للنمو، وعلى الرغم من أن المدرسة الكلاسيكية من أول المدارس التي تناولت اثر التقدم التقنى على تحسين الانتاجية من خلال تحليل اثر التقدم التقنى في الالات والمعدات على تفعيل التخصيص وتقسيم العمل وتحليل اثر ذلك على زيادة الانتاجية لكنه لم يمنح المعرفة دورًا محوريًا بشكل مباشر. فكان النمو الاقتصادي بالنسبة للكلاسيكيين يعتمد على التراكم الكمي لرأس المال، فكان النمو يعتمد على التوسع في استخدام الموارد المادية مثل رأس المال والعمالة. وعلى الرغم من إشارة سميث إلى أهمية المعرفة الفنية، الا انه يعاب عليهم انه لم يكن التركيز على الابتكار أو المعرفة كما في الاقتصاد الحديث (شاهين (٢٠٢١)، ص ٨).
- المدرسة النيوكلاسية: اتفق النيوكلاسيك مع الكلاسيك في ان النمو الاقتصادي يحدث تقائياً بعيداً عن تدخل الدولة فرأى الاقتصادي مارشال وهو من رواد المدرسة النيوكلاسيكية ان النمو الاقتصادي يمكن ان يتحسن بسبب التقدم التكنولوجي وأن هذا التقدم التقني من شأنه القضاء على الأثار السلبية لندرة

الموارد الطبيعية (والتي كانت سبباً مباشراً في حدوث الركود الاقتصادي اثناء ازمة الكساد الكبير)، فهو يرى ان النمو يمكن ان يتم بطرق مفاجئة نتيجة ابتكارات تقنية استثنائية مثل محطات السكك الحديدية والكهرباء (شاهين (٢٠٢١)، ص ١٠). ثم جاء الاقتصادي شومبيتر والذي قام بإدخال عنصر التنظيم كأحد عوامل الانتاج وان له دوراً هاماً في استخدام الابتكارات التقنية والتكنولوجية وتوظيفها لابتكار طرق انتاج جديدة ومن ثم فإن المنظم هو الشخص الأكثر أهمية في عوامل الانتاج، فالمنظم هو الشخص الذي يستخدم المدخرات ويوظفها في ابتكارات تكنولوجية تدعم زيادة الانتاج (1993), p 90-96).

ومع ظهور روبرت سولو في خمسينيات القرن العشرين، بدأ التركيز على العوامل التي تتجاوز الموارد التقليدية مثل رأس المال والعمل. في نموذج سولو (١٩٥٦)، حيث شغل التقدم التكنولوجي، الذي تم اعتباره خارجيًا للنظام الاقتصادي، دورًا رئيسيًا في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام. ففي هذا النموذج، تمت معالجة التكنولوجيا والمعرفة على أنها قوى خارجية تؤثر على النمو، ولا يمكن السيطرة عليها داخليًا. على الرغم من أن التقدم التكنولوجي كان جزءًا مهمًا من النمو الاقتصادي، إلا أن نماذج سولو لم تفسر كيف يتولد هذا التقدم (خشيب من النمو الاقتصادي، اله أن نماذج سولو لم تفسر كيف يتولد هذا التقدم (خشيب

اتفق ماركس مع معظم الكلاسيك بأن السبب الأساسى الذي يعيق عملية التنمية هو انخفاض الارباح وبالتالى انخفاض التراكم الرأسمالى، لكنه اختلف معهم وانتقدهم بشدة في توضيح أسباب هذا الأنخفاض، فبينما أوضح الكلاسيك أن ذلك يعود إلى انخفاض معدل التقدم التقنى وندرة الموارد الطبيعية، فضلاً عن سريان قانون تناقص الغلة في الزراعة، رأى ماركس أن جوهر المشكلة يتمثل في عدم القدرة على مواجهة التقدم التكنولوجي السريع (حمية (٢٠٠٠)، ص ١٠١)، فالتقدم التكنولوجي يؤدى إلى طرد المزيد من العمال من العمل نتيجة إدخال آلات جديدة، وبالتالى زيادة البطالة التكنولوجية وتنخفض أجور العمال الذين بقوا في

العمل ويسود أجر الكفاف ومع محاولة الرأسماليين المحافظة على أرباحهم عن طريق إطالة يوم العمل وخفض الأجور لتصبح أدني من مستويات الكفاف، ويزداد الوضع سوءا، وأخيرا فإن ماركس مثل غيره من الكلاسيك لم يبرز أهمية التقدم الفني في القطاع الزراعي الذي يكفي للقضاء على آثار تناقص الغلة في ذلك القطاع (شاهين (٢٠٢١)، ص ص ٩-١٠).

نظريات النمو الداخلي: بدأ التحول الكبير نحو الاقتصاد القائم على المعرفة في الثمانينيات والتسعينيات مع تطور نظريات النمو الداخلي التي قدّمها اقتصاديون مثل بول رومر وروبرت لوكاس (خشيب (٢٠١٤)، ص ٢١). هؤلاء الاقتصاديون ركزوا على المعرفة كعامل داخلي في الاقتصاديمكن أن يؤدي إلى النمو طويل الأجل. فرأس المال البشري في نموذج لوكاس (١٩٨٨)، يُعتبر عاملاً داخليًا يؤثر على النمو الاقتصادي. كلما زاد الاستثمار في التعليم والبحث، زادت قدرة الاقتصاد على النمو وبالنسبة للبحث والتطوير: في نموذج رومر (١٩٩٠) (شاهين (٢٠٢١)، مس ٢٢)، يُعتبر الابتكار نتيجة للقرارات الاقتصادية الداخلية مثل الاستثمار في البحث والتطوير. ويُنظر إلى الاقتصاد القائم على المعرفة على أنه محرك للنمو الاقتصادي الدائم، حيث يُنتج التقدم التكنولوجي داخليًا بفضل الاستثمارات المستمرة في المعرفة (الجزار (٢٠٢٤)، ص ٢٣٤).

٧/ العلاقة بين الاقتصاد القائم على المعرفة والنمو الاقتصادى (الدراسة القياسية): ٧ / ١ تحليل وصفى للبيانات:

تم الحصول على البيانات من قاعدة بيانات البنك الدولي World Bank واستخدمت الدراسة بيانات نسبة Open Data | Data (albankaldawli.org) واستخدمت الدراسة بيانات نسبة التلاميذ للمدرسين، ونسبة اشتراكات الهاتف الثابت لكل ١٠٠ من السكان، عدد براءات الاختراع، وإجمالي الصادرات، وإجمالي الواردات، والناتج المحلي الإجمالي، ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي لثلاثون دولة للفترة (١٩٩٨).

تم تقسيم الدول الى ثلاث مجموعات طبقاً لمستوى الدخل تبعاً لتصنيف البنك الدولي وهي:

- مجموعة الدول مرتفعة الدخل وتضم دول: المملكة المتحدة، الولايات المتحدة الأمريكية، المانيا، اليابان، أسبانيا، فنلندا، السويد، سنغافورة، الأمارات العربية المعودية.
- مجموعة الدول مرتفعة الدخل وتضم دول: جمهورية مصر العربية، السنغال، البرازيل، روسيا، أوكرانيا، أندونيسيا، المغرب، تركيا، ماليزيا، الجزائر.
- مجموعة الدول مرتفعة الدخل وتضم دول: كونغو الديموقر اطية، تشاد، بروندى، رواندا، أثيوبيا، مالى، النيجر، موز امبيق، بوركينا فاسو، ليبيريا.

تعد الدول مرتفعة الدخل من بين الاقتصادات الأكثر تقدمًا على مستوى العالم، وتتميز باقتصادات قوية، بنية تحتية متطورة، واعتماد على الابتكار والتكنولوجيا. بالنسبة للنمو الاقتصادى حققت الإمارات العربية المتحدة أعلى معدل نمو اقتصادي في ٢٠٢٦ بنسبة ٢٤٧%. يعكس هذا النمو القوي الانتعاش الاقتصادي الذي حققته الإمارات بفضل استثماراتها في التنويع الاقتصادي، خصوصًا في القطاعات غير النفطية، بالإضافة إلى الانتعاش في أسعار النفط الذي دعم نمو القطاعات الأخرى. في المقابل، أظهرت إسبانيا أداءً اقتصاديًا جيدًا أيضًا بنمو قدره ٥٤٠٥%، نتيجة لتعافيها من جائحة كورونا، مدفوعة بالسياحة والقطاعات الصناعية. بالنسبة لألمانيا والسويد، كان النمو الاقتصادي أكثر تواضعًا، حيث بلغ ٢٠١٨% في ألمانيا و ٢٠٢٨% في السويد، مما يعكس التحديات التي تواجهها هذه الدول فيما يتعلق بتباطؤ الطلب العالمي، والتضخم، وارتفاع تكاليف الطاقة.

تلعب التجارة الدولية دورًا محوريًا في اقتصادات الدول مرتفعة الدخل، حيث تشكل نسبة كبيرة من الناتج المحلي الإجمالي. على سبيل المثال، تمثل الواردات في السويد ١٦.٠٥% من الناتج المحلي الإجمالي، في حين بلغت الصادرات ٥٩.٢٥%. يعكس هذا الاعتماد على التجارة الخارجية مدى ترابط الاقتصاد السويدي مع الأسواق

العالمية، خصوصًا في القطاعات الصناعية مثل السيارات والتكنولوجيا. ألمانيا على سبيل المثال والتى تعد أكبر اقتصاد في أوروبا، تعتمد بشكل كبير على التجارة الدولية، حيث تمثل الواردات ٤٨.٢٨ % من الناتج المحلي الإجمالي والصادرات ٣٤.٠٥%. يعتمد الاقتصاد الألماني على صناعة السيارات، المعدات الثقيلة، والصادرات التكنولوجية، مما يجعله عرضة لأي تقلبات في التجارة الدولية.

كما تتصدر المانيا قائمة هذه الدول من حيث الناتج المحلي الإجمالي وحجم الاقتصادية حيث بلغ الناتج المحلي الإجمالي قيمة ٧٠.٤ تريليون دولار، مما يجعلها القوة الاقتصادية الرئيسية في أوروبا. يعتمد الاقتصاد الألماني على قاعدته الصناعية الكبيرة، إلا أن تحديات مثل نقص العمالة الماهرة وارتفاع تكاليف الطاقة يمكن أن تؤثر على قدرته التنافسية مستقبلاً. بالنسبة الى إسبانيا، التي يبلغ ناتجها المحلي الإجمالي ٣٩.١ تريليون دولار، تعتمد بشكل كبير على السياحة والخدمات، في حين أن السويد وفالندا يمتلكان اقتصادات أصغر ولكن متطورة، بقيمة ٤٩.٥٥ مليار دولار و٣٨.٠٨٠ مليار دولار على التوالي. كلا الدولتين تعتبران من الاقتصادات التي تعتمد على الابتكار والاستدامة البيئية، مع تركيز على التعليم والبحث والنطوير.

تعتبر الدول متوسطة الدخل مثل الجزائر، أوكرانيا، ماليزيا، روسيا، وتركيا أمثلة لاقتصادات تكتسب قوة لكنها تواجه تحديات معقدة في تحقيق التنمية المستدامة. هذه الدول تتميز بنمو اقتصادي متذبذب يعتمد بشكل كبير على هيكل صناعاتها الرئيسية، العلاقات التجارية، والمناخ السياسي. فعلى الرغم من أن ماليزيا حققت نموًا اقتصاديًا قويًا في عام ٢٠٢٢ بنسبة ٢٠٨٩، فإن النمو في بقية الدول كان متفاوتًا حيث سجلت تركيا نموًا ملحوظًا بنسبة ٧٥.٥%، مما يعكس انتعاشًا نسبيًا بعد الضغوط الاقتصادية التي واجهتها البلاد في السنوات الأخيرة، بما في ذلك التضخم المرتفع والاضطرابات السياسية. من ناحية أخرى، كانت أوكرانيا أكثر الدول تضررًا اقتصاديًا، حيث عانت من انكماش اقتصادي حاد بنسبة -١. ٢٩%، نتيجة للصراع العسكري الذي أدى إلى تعطيل العديد من القطاعات الحيوية في البلاد، بما في ذلك الزراعة والصناعة تعطيل العديد من القطاعات الحيوية في البلاد، بما في ذلك الزراعة والصناعة

الثقيلة.وروسيا، وهي من بين أكبر الاقتصادات في هذه المجموعة، شهدت انكماشًا اقتصاديًا بنسبة -٢٠٠٧% في ظل العقوبات الدولية المفروضة عليها نتيجة للاضطرابات الجيوسياسية. هذا الانكماش يعكس تأثير القيود التجارية على الاقتصاد الروسي، الذي يعتمد بشكل كبير على صادرات النفط والغاز الطبيعي.

تظهر التجارة الخارجية بوضوح في الدول متوسطة الدخل، حيث تعد نسبة الواردات والصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي مؤشرا حاسما على اعتماد هذه الاقتصادات على التدفقات التجارية العالمية. على سبيل المثال، في ماليزيا، بلغت نسبة الواردات ٩٦.٦% من الناتج المحلي الإجمالي، في حين تجاوزت الصادرات ٨٣.٨٧%. هذا الاعتماد الكبير على التجارة يعكس انفتاح ماليزيا الاقتصادي، لا سيما في القطاعات الصناعية والإلكترونية على الجانب الأخر، تعتمد أوكرانيا بشكل كبير على وارداتها، حيث شكلت الواردات حوالي ٢٠.٢٥% من الناتج المحلي الإجمالي، في حين بلغت الصادرات ٦٤.٥٥%. هذا العجز التجاري يعكس اعتماد البلاد على الواردات لتلبية الاحتياجات المحلية، مع انخفاض القدرة التصديرية نتيجة النزاع المستمر أما تركيا، فهي تحقق توازنًا نسبيًا بين الواردات والصادرات، حيث تشكل الواردات ٢٠٤٤% والصادرات ٩٨.٣٧% من الناتج المحلي الإجمالي، مما يشير إلى أهمية التجارة الدولية في دعم اقتصادها المتنوع الذي يعتمد على التصنيع والزراعة والسياحة.

يعكس الناتج المحلي الإجمالي حجم الاقتصاد وقدرته على توليد الثروة. في هذه المجموعة من الدول، تمتلك روسيا الاقتصاد الأكبر بقيمة ٢.٢٤ تريليون دولار، مما يجعلها واحدة من القوى الاقتصادية العالمية الكبرى. يعتمد الاقتصاد الروسي بشكل كبير على الطاقة، ما يجعله عرضة لتقلبات أسعار النفط والغاز ماليزيا وتركيا أيضًا من الدول الكبرى في هذه المجموعة، حيث بلغ الناتج المحلي الإجمالي لماليزيا من الدول الكبرى في هذه المجموعة، حيث بلغ الناتج المحلي الإجمالي لماليزيا لاحمالي لماليزيا لتحقيق نمو مستدام من خلال تنويع اقتصادهما والاعتماد على قطاعات التكنولوجيا والتصنيع والخدمات في المقابل، الجزائر تعتمد بشكل كبير على قطاع النفط والغاز،

مما يجعل اقتصادها أقل تنوعًا وأكثر عرضة للتقلبات في الأسواق العالمية. بلغ الناتج المحلي الإجمالي للجزائر حوالي ٤٧.٤٥ مليار دولار في ٢٠٢٢، وهو أقل من بعض الدول الأخرى في المجموعة رغم امتلاكها موارد طبيعية هائلة.

تمثل الدول منخفضة الدخل، مثل تشاد، موزامبيق، ليبيريا، بوركينا فاسو، رواندا، وغيرها، جزءًا مهمًا من الاقتصاد العالمي، إذ تعاني من تحديات هيكلية تؤثر على قدرتها على تحقيق نمو اقتصادي مستدام. هذه الدول تواجه قيودًا متعلقة بالاعتماد الكبير على التجارة الخارجية، والمساعدات الدولية، وضعف البنية التحتية الاقتصادية، مما يضعها في مصاف الاقتصادات الأكثر عرضة للتقلبات الخارجية.

أظهرت البيانات الأخيرة تفاوتًا كبيرًا في معدلات النمو الاقتصادي بين هذه الدول. على سبيل المثال، في عام ٢٠٢٢، حققت رواندا أعلى معدل نمو اقتصادي بين الدول التي تم تحليلها بنسبة ٢٠٨٨. يعزى هذا الأداء القوي إلى استثمارات الحكومة في القطاعات الرئيسية مثل الزراعة والتكنولوجيا، إضافة إلى جهودها في تحسين البنية التحتية والحوكمة الاقتصادية. في المقابل، شهدت تشاد، التي تعتمد بشدة على قطاع النفط، معدل نمو متواضعًا بلغ ٢٠٢٣%، وهو معدل منخفض مقارنة بتقلبات سابقة حيث حققت نموًا أعلى بكثير في سنوات سابقة، ما يعكس اعتمادها على التقلبات في أسعار النفط العالمية.

بالنسبة لموزامبيق وليبيريا، تشير البيانات إلى وجود نمو اقتصادي في حدود 3-0%، وهو نمو معتدل لكنه غير كافٍ لمعالجة الفقر المرتفع ومستويات البطالة. تعد هذه الدول غنية بالموارد الطبيعية مثل الغاز الطبيعي (موزامبيق) والذهب والأخشاب (ليبيريا)، لكن نقص الاستثمار في البنية التحتية وقضايا الحوكمة يعوقان ترجمة هذا النمو إلى تحسينات ملموسة في مستويات المعيشة.

تعتمد الدول منخفضة الدخل بشكل كبير على التجارة الخارجية، وهو ما يمكن رؤيته بوضوح في البيانات الاقتصادية لتشاد. بلغت نسبة الواردات من السلع

من المعرفة إلى النمو: در اسة قياسية لتحليل العلاقة بين محددات اقتصاد المعرفة والنمو الاقتصادي من المعرفة إلى النمو علين محد خليل

والخدمات في تشاد ٣٩.٥٧% من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٢٢، بينما شكلت الصادرات ١٠١٩%. يعتمد اقتصاد تشاد إلى حد كبير على صادرات النفط والموارد الطبيعية، مما يجعل الاقتصاد عرضة لتقلبات الأسعار العالمية للسلع.

من جهة أخرى، لا تزال رواندا، رغم نجاحها في النمو الاقتصادي، تعتمد على الواردات لتلبية احتياجاتها من السلع والخدمات، حيث بلغت الواردات ٣٧.٨٩% من الناتج المحلي الإجمالي في نفس العام، بينما كانت الصادرات أقل بكثير بنسبة ٢٢.٤٨. يعكس هذا العجز التجاري تحديًا كبيرًا، حيث إن استمرار الاعتماد على الواردات يمكن أن يضعف قدرة الاقتصاد المحلى على النمو المستدام.

يشير الناتج المحلي الإجمالي (GDP) لكل دولة إلى حجم الاقتصاد وقدرته على توليد الثروة. في عام ٢٠٢٢، بلغ الناتج المحلي الإجمالي لتشاد حوالي ١٢.٧ مليار دولار، وهو ما يعد منخفضًا بالنظر إلى الإمكانيات الاقتصادية المحتملة للبلاد. في المقابل، بلغ الناتج المحلي الإجمالي لموز امبيق ١٧.٨٥ مليار دولار، ما يعكس قوة القطاع الطبيعي، لا سيما الغاز الطبيعي، لكن مع تحديات تتعلق بالحوكمة والنز اعات الداخلية التي تؤثر على الاستقرار الاقتصادي.

رواندا، بناتج محلي إجمالي يبلغ ١٣.٣١ مليار دولار، تعد من الدول التي حققت تقدمًا كبيرًا في مجال التنمية الاقتصادية، حيث اعتمدت على استراتيجيات تنويع الاقتصاد بعيدًا عن الزراعة إلى قطاعات مثل التكنولوجيا والخدمات المالية، الأمر الذي ساهم في تعزيز قدرتها على النمو الاقتصادي بشكل مستدام.

٢/٧ النموذج القياسي:المتغيرات المستقلة:

1. نسبة التلاميذ الي المدرسين في المرحلة الابتدائية كتعبير عن مؤشر التعليم والتدريب.

- 7. نسبة اشتراكات الهاتف الثابت لكل ١٠٠ من السكان كتعبير عن مؤشر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
 - ٣. عدد براءات الاختراع وذلك كتعبير عن مؤشر الابتكار.
- 3. درجة الانفتاح التجارى كمعبر عن مؤشر النظام الاقتصادي والمؤسسي ويحسب بنسبة مجموع الصادرات و الواردات للناتج المحلى الإجمالي.

المتغير التابع: معدل نمو الناتج المحلى الإجمالي

أولا: الاختبارات الاحصائية ما قبل القياس:

جدول: الإحصاءات الوصفية

مؤشر		شـــــــر التعلــــــيم	مؤ	معسدل نمسو	
كنولوجيا المعلومات	مؤشر الابتكار ت	والتدريب	الانفتاح التجاري	الناتج المحلي	
18.34862	18480.78	28.43617	38.18595	3.604856	متوسط
12.09572	1752.589	22.29881	30.24266	3.869882	الوسيط
72.36681	336340.0	79.50557	218.6634	47.45150	القيمة الكبرى
0.005805	1.000000	8.610911	5.411944	-30.14513	القيمة الصغرى
19.88552	44887.09	17.14994	31.60714	5.126780	الانحراف المعياري
109.4787	19170.90	87.59834	5871.357	12158.52	Jarque-Bera
0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	Probability
750	750	750	750	750	عدد المفردات

تم الاعداد بواسطة الباحث باستخدام بيانات البنك الدولي

يوضح جدول الإحصاءات الوصفية للمتغيرات محل الدراسة التي تتمثل في المتوسط والوسيط واللذان يعبران عن قيمة النزعة المركزية للبيانات بالإضافة الي الانحراف المعياري الذي يعبر عن مقياس التشتت للبيانات. أيضا القيمة الصغرى والكبرى للبيانات تم عرضها في الجدول. ومن قيمة المعنوية لاختبار Jarque-Bera للتوزيع الطبيعي بتقة ٥٠%.

النموذج المقدر هو

$$Y_{it} = \beta_0 + \beta_1 x_{it1} + \beta_2 x_{it2} + \beta_3 x_{it3} + \beta_4 x_{it4} + \epsilon_{it}$$
بحیث ان

نسبة التلاميذ الي المدرسين في المرحلة الابتدائية كتعبير عن مؤشر التعليم والتدريب

نسبة اشتراكات الهاتف الثابت لكل ١٠٠ من السكان كتعبير عن مؤشر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات χ_2

عدد براءات الاختراع وذلك كتعبير عن مؤشر الابتكار χ_3

درجة الانفتاح التجارى كمعبر عن مؤشر النظام الاقتصادي والمؤسسي ويحسب بنسبة مجموع الصادرات و الواردات للناتج المحلى الإجمالي

Y: معدل نمو الناتج المحلى الإجمالي

. t النطأ البلد i للسنة ϵ_{it}

تم تقدير البيانات المفقودة تنسب باستخدام أسلوب الانحدار. حيث يتم استخدام معلومات المتغيرات الأخرى للتنبؤ بالقيم المفقودة. بشكل عام، يتم تقدير نموذج الانحدار أولا في البيانات المتاحة وبعد ذلك باستخدام أوزان الانحدار، يتم التنبؤ بالقيم المفقودة واستبدالها ويتم ذلك باستخدام SPSS.

قبل تقديم التحليل ، سنختبر الارتباط المتعدد بين المتغيرات المستقلة . يعرض الجدول التالي نتائج VIF. لا توجد مشكلة ارتباط متعدد لأن VIF لجميع المتغيرات أقل من ١٠. جدول (٢/٤): قيم VIF للمتغيرات المستقلة

	, ,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,	, - • •
VIF	Tolerance	
1.117	0.896	مؤشر الابتكار
1.728	0.579	مؤشر التعليم والتدريب
1.784	0.561	مؤشر تكنولوجيا المعلومات
		المعلومات
1.101	0.908	الانفتاح التجاري

المنهجية المستخدمة في القياس:

لتقدير هذا النموذج سيتم استخدام أسلوب تحليل البيانات الطولية (panel data)، وذلك بسبب طبيعة البيانات. وذلك لأنها تستخدم لوصف سلوك عدد من المفردات أو الوحدات المقطعية (دول – شركات – غيرها) عند فترة زمنية معينة، في حين أن بيانات السلاسل الزمنية تصف سلوك مفردة واحدة عند فترة زمنية واحدة، وعليه بيانات السلاسل الزمنية المقطعية (بانل داتا) لتحليل العلاقات الاقتصادية في حالة وجود أكثر من وحدة مقطعية (دول – محافظات – شركات – وغيرها)، كما أنها تأخذ في اعتبارها تغير الزمن، أي أن هذه النماذج تقوم بدمج البيانات المقطعية مع البيانات الزمنية وبالتالي هي نماذج أكثر فاعلية في حالة در اسة العلاقة الاقتصادية في أكثر من دولة خلال فترة زمنية معينة ، كما أنها تسمح بدر اسة الاختلافات بين الدول أو الوحدات المختلفة في النموذج، حيث تمكن من تحليل سلوك الوحدات مع ضبط انعدام التجانس بينها حيث تأخذ في اعتبارها عدم التجانس أو الاختلاف غير الملحوظ الخاص بمفردات العينة (Baltagi (2005) p 11).

نتائج الاختبارات الموضحة في الجدول أدناه. ، أن معدل نمو الناتج المحلي لا يتبع التوزيع الطبيعي لأن قيمة الدلالة أقل من 0... ومع ذلك ، وفقا ل يتبع التوزيع الطبيعي لأن قيمة الدلالة أقل من 0... ومع ذلك ، وفقا ل (Sekaran(2003)) يمكن لحجم عينة الدراسة البحثية التي تزيد عن 0. إلى 0. مشاركا إجراء اختبارات حدودية خاصة في الأبحاث متعددة المتغيرات. لذلك يمكن انتهاك افتراض الحالة الطبيعية إذا كان حجم عينة الدراسة كبيرا أو معتدلا ويمكن أن تعكس النتائج الدقة والدقة. وفي هذه الدراسة ، العينة هي 0.0 مفردة حتى نتمكن من انتهاك افتراض الحالة الطبيعية. لذلك ، تم استخدام نماذج التأثير المختلط لاختبار الفرضيات في الدراسة.

Shapiro–Wilk W test for normal data(٣/٤) جدول

Variable	Obs	W	V z	Prob>z
معدل نمو الناتج المحلي	750	0.79985	97.167 11.198	0.00000

وكخطوة أولية ، يجب معرفة درجة تكامل السلاسل الزمنية وذلك من خلال اختبار استقرار السلاسل الزمنية أى اختبار صحة فرض سكون السلسلة باستخدام اختبار جذور الوحدة للاستقرار Unit root tests. فبالتالي كمرحلة أولى يتم استخدام اختبارات جذر الوحدة test ومعرفة الخصائص والتي تعتبر أهم طريقة في تحديد مدى استقرار السلاسل الزمنية، ومعرفة الخصائص الإحصائية للسلاسل الزمنية محل الدراسة من حيث درجة تكاملها. ومن هنا، سيتم اتباع اختبار ديكي فولر الموسع Augmented Dickey-Fuller ADF لاختبار وجود جذر الوحدة أو الاستقرارية بأن المتغير المعنى يحتوي على جذر الوحدة أى أنه غير مستقر، مقابل الفرضية البديلة بأن المتغير المعنى لا يحتوى على جذر الوحدة أى أنه مستقر، مستقر.

ويتم قبول فرض العدم عندما تكون قيمة P-value أكبر من %0، وفي هذه الحالة تكون السلسلة غير ساكنة. في حين يتم رفض الفرض العدم عندما تكون قيمة %0 والذي يعنى سكون السلسلة.

بداية نقوم كمرحلة أولى باختبار استقرار السلاسل الزمنية وهو شرط من شروط التكامل المشترك. وتعتبر اختبارات جذر الوحدة Unit root test أهم طريقة في تحديد مدى استقرار السلاسل الزمنية، ومعرفة الخصائص الإحصائية وكذا معرفة خصائص السلاسل الزمنية محل الدراسة من حيث درجة تكاملها. ومن هنا، سيتم اتباع اختبار ديكي فولر الموسع Augmented Dickey-Fuller ADF لاختبار وجود جذر الوحدة أو الاستقرارية Stationary في جميع المتغيرات محل الدراسة. ويكون الفرض الصفرى/ العدمي المعدمي هو عدم سكون السلسلة. الوحدة في قيم السلسلة، بكلمات أخرى أن الفرض العدمي هو عدم سكون السلسلة. ويتم قبول فرض العدم عندما تكون قيمة P-value أكبر من ٥%، وفي هذه الحالة تكون السلسلة غير ساكنة. في حين يتم رفض الفرض العدم عندما تكون قيمة -P تكون السلسلة.

من المعرفة إلى النمو: در اسة قياسية لتحليل العلاقة بين محددات اقتصاد المعرفة والنمو الاقتصادي محد خليل

يعرض الجداول التالي نتائج اختبار ADF لكل السلاسل محل الدراسة في حالة وجود حدثابت فقط،

الجدول التالى يعرض نتائج اختبار ADF لكل السلاسل محل الدراسة في ظل وجود حد ثابت

p-value قيمة	ADF	متغير
0.0000	-26.631***	معدل نمو الناتج المحلي
0.0000	-8.722***	مؤشر الابتكار
0.0085	-2.639***	مؤشر التعليم والتدريب
0.0000	-13.6012***	مؤشر تكنولوجيا المعلومات
0.000	-6.991***	الانفتاح التجاري

*10%, **5%, ***1% significance. ADF t-statistic reported.

Note: The ADF tests include an intercept. The appropriate lag lengths were selected according to the Schwartz Bayesian criterion, also p-value is calculated using MacKinnon (1996) one-sided p-values.

اختبار Hausman.

Test of H0: Difference in coefficients not systematic

$$chi2(4) = (b-B)'[(V_b-V_B)^{-1}](b-B)$$

= 4.13
Prob > chi2 = 0.3887

من الجدول أعلاه ، يمكننا أن نستنتج أن أفضل نموذج لتقدير النوذج الخاص بكل الدول هو نموذج التأثير العشوائي حيث أن القيمة المعنوية المرتبطة بالاختبار أكثر من ٥٪.

اختبار عدم التجانس.

Modified Wald test for groupwise heteroskedasticity in fixed effect regression model

```
H0: sigma(i)^2 = sigma^2 for all i

chi2 (30) = 2491.74

Prob>chi2 = 0.0000
```

من المعرفة إلى النمو: در اسة قياسية لتحليل العلاقة بين محددات اقتصاد المعرفة والنمو الاقتصادي معد خليل

من الجدول أعلاه يمكننا أن نستنتج أن الفرضية الصفرية لاختبار Modified من الجدول أعلاه يمكننا أن نستنتج أن الفرضية الاختبار Wald test for groupwise heteroskedasticity robust قد تم رفضها وهذا بثقة مولاً ، وهذا يعني أن تباين الأخطاء ليست ثابتة ، وهذا يعني أننا سنستخدم estimation من أجل تقدير معلمات النموذج.

اختبار ارتباط الأخطاء التسلسلي (serial correlation).

```
Serial Correlation:
ALM(lambda=0) = 0.82 Pr>chi2(1) = 0.35378
```

من الجدول أعلاه يمكننا أن نستنتج أن الفرضية الصفرية لاختبار serial من الجدول أعلاه يمكننا أن نستنتج أن الفرضية المتا correlation لم يتم رفضها وهذا بثقة ٩٠٪، وهذا يعني انه لا يوجد مشكلة ارتباط no serial correlation بين الأخطاء .

نتائج النموذج:

في الجدول التالي ، يتم تلخيص النتائج في الجدول التالي وفقا للنتائج المدرجة ، فإن قيمة المعنوية p تساوي p تساوي p قل من p هذا يعني أن هناك متغير p على الأقل من المتغيرات المستقلة له تأثير معنوي على معدل نمو الناتج المحلي. أيضا ، من قيمة p p p p p p p p وهي أقل من المقترح يفسر حوالي p p p p p من إجمالي التباين في معدل نمو الناتج المحلي.

من النتائج السابقة يمكن استنتاج الاتى:

• مؤشر التعليم والابتكار له تأثير موجب معنوي على معدل نمو الناتج المحلي ، وهذا مع ثقة 90%. وهذا لان قيمة المعنوية أقل من 90%. وهذا يعنى أنه عندما يزيد مؤشر التعليم والابتكار بوحدة واحدة ،

يؤدي الي زيادة معدل نمو الناتج المحلي بمقدار ١٠٨. وحدة وذلك مع ثبات العوامل الأخرى.

- مؤشر تكنولوجيا المعلومات له تأثير موجب معنوي على معدل نمو الناتج المحلي ، وهذا مع ثقة ٩٥٪. وهذا لان قيمة المعنوية أقل من ٩٠٠٠ ومعامل β يساوي ١٠٩٠٦ ، وهذا يعني أنه عندما يزيد مؤشر تكنولوجيا المعلومات بوحدة واحدة ، يؤدي الي زيادة معدل نمو الناتج المحلي بمقدار ١٩١٦ ، وحدة وذلك مع ثبات العوامل الأخرى.
- الانفتاح التجاري له تأثير موجب معنوي على معدل نمو الناتج المحلي ، وهذا مع ثقة 90%. وهذا لان قيمة المعنوية أقل من 90%. وهذا يعني أنه عندما يزيد مؤشر الانفتاح التجاري بوحدة واحدة ، يؤدي الي زيادة معدل نمو الناتج المحلي بمقدار 100%. وحدة وذلك مع ثبات العوامل الأخرى.
- مؤشر الابتكار ليس له تأثير معنوي على معدل نمو الناتج المحلي ، وهذا مع ثقة ٥٩٪. وهذا لان قيمة المعنوية أكبر من ٠٠٠ وذلك مع ثبات العوامل الأخرى.

جدول معاملات الانحدار للنموذج

<u> </u>		
معدل نمو الناتج المحلي	المتغيرات	
-1.45e-07	مؤشر الابتكار	
(5.42e-06)		
0.108***	مؤشر التعليم والتدريب	
(0.0155)		
0.0916***	مؤشر تكنولوجيا المعلومات	
(0.0150)		
0.0177***	الانفتاح التجاري	
(0.00526)		
-0.135	القيمة الثابتة	
(0.795)		
750	عدد المفردات	
30	عدد الدول	

Robust Standard errors in parentheses *** p<0.01, ** p<0.05, * p<0.1

التحليل: من خلال تحليل النتائج، يمكن ملاحظة أن التعليم والابتكار يعد العامل الأكثر تأثيراً على النمو الاقتصادي في جميع الدول، بغض النظر عن مستوى الدخل. إلا أن حجم التأثير يختلف باختلاف مستوى الدخل؛ إذ يكون التأثير أكبر في الدول متوسطة الدخل مقارنة بالدول مرتفعة ومنخفضة الدخل. هذا يشير إلى أن الدول المتوسطة تحتاج بشكل ملح للاستثمار في التعليم والابتكار لدفع عجلة النمو الاقتصادي، بينما تكون الحاجة في الدول مرتفعة الدخل لاستمرار الابتكار والتقدم التكنولوجي، وفي الدول منخفضة الدخل لضمان الوصول إلى التعليم والتكنولوجيا بشكل كاف.

يُلاحظ أيضاً أن تكنولوجيا المعلومات تلعب دوراً محورياً في تعزيز النمو في الدول مرتفعة ومنخفضة الدخل، مما يشير إلى أن الدول التي تعتمد على التكنولوجيا لتحقيق الكفاءة الإنتاجية والاقتصادية تكون أكثر قدرة على تحقيق نمو مستدام. ومع ذلك، يبدو أن الدول متوسطة الدخل لم تصل بعد إلى مستوى يجعل التكنولوجيا ذات تأثير كبير على النمو، ربما بسبب نقص الاستثمار أو عدم تكامل التكنولوجيا بشكل كافِ في الاقتصاد.

من ناحية أخرى، فإن الانفتاح التجاري يظهر تأثيراً إيجابياً فقط في الدول مرتفعة الدخل، مما يشير إلى أن الاقتصادات المفتوحة في هذه الدول تستفيد بشكل أكبر من التبادل التجاري العالمي. بينما في الدول متوسطة ومنخفضة الدخل، قد يكون الانفتاح التجاري غير مستغل بالكامل، أو أن هذه الدول قد تواجه تحديات تتعلق بالتنافسية في الأسواق العالمية.

خاتمة:

في ختام هذا البحث، يتضح أن محددات الاقتصاد القائم على المعرفة، مثل الابتكار، التكنولوجيا، رأس المال البشري، والبحث والتطوير، تلعب دورًا حاسمًا في تعزيز النمو الاقتصادي. من خلال التحليل القياسي، أثبتت النتائج أن الدول التي تستثمر في هذه العوامل تحقق معدلات نمو أعلى وأكثر استدامة مقارنة بالدول التي تقتقر إلى البنية التحتية المعرفية. يعزز الاقتصاد القائم على المعرفة الإنتاجية

والتنافسية ويدفع عجلة التحول نحو اقتصادات أكثر استدامة وابتكارًا. توصي الدراسة بضرورة دعم السياسات التي تعزز هذه المحددات لتحقيق التنمية الاقتصادية طويلة الأمد، مما يساهم في رسم مسار مستقبلي يقوم على المعرفة ويعزز رفاهية المجتمعات.

قائمة المراجع:

المراجع باللغة العربية:

الماحى، ثرايا (٢٠٠٧)، " دور تأهيل التعليم لاقتصاد المعرفة وتكنولوجيا المعلومات في الدول العربية"، المؤتمر الدولي الثاني: المعرفة في ظل الاقتصاد الرقمي، الجزائر.

مجد، جيهان (٢٠١٦)، " اثر اقتصاد المعرفة في النمو الاقتصادي في الاقتصاد المصرى"، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المجلد الثامن عشر، العدد الثاني، يوليو ٢٠١٦.

شاهين، عبد الحليم (٢٠٢١)، التطور التاريخي لنظريات النمو والتنمية في الفكر الاقتصادي، سلسة دراسات تتموية، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، العدد ٧٣.

حمية، الطاهرة السيد محمد (٢٠٠٠)، محاضرات في اقتصاد التنمية، مركز نشر وتوزيع الكتاب الجامعي، جامعة حلوان، القاهرة.

الجزار، فاروق فتحى السيد، عبد الحميد، سمر الأمير غازى، أحمد ، خالد إبراهيم إبراهيم سيد (٢٠٢٤)، الاقتصاد المعرفى ومكونات النموالحديثة دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصرى من واقع تحليل دالة Cobb- Douglas، المجلة العلمية للتجارة والتمويل، كلية التجارة، جامعة طنطا، مجلد ٢١٤٤)، ٢١٤٤.

أحمد، يسرى عبد الرحمن (۲۰۰۰)، ا**لتحليل الاقتصاد**ى، الدار الجامعية، مصر. خشيب، جلال (۲۰۱۶)، ا**لنمو الاقتصادي مفاهيم ونظريات**، متاح للقراءة على النمو الاقة

خشيب، جلال (۲۰۱۶)، النمو الاقتصادى مفاهيم ونظريات، متاح للقراءة على النمو الاقتصادي (PDF) (alukah.net).

قاسم، عبد العزيز محمد جمعة، رمضان، محمد، الضبع، عمرو (٢٠٢٣)، دور رأس المال البشرى على النمو الاقتصادى بالتطبيق على سلطنة عمان، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، المجلد ١٤/١٤).

مندور، أحمد محجد (٢٠٠٤)، مقدمة في النظرية الاقتصادية الكلية، قسم الاقتصاد، جامعة الأسكندرية.

المراجع باللغة الانجليزية:

Breitenbach, M., and etal (2011), "The Impact of information and Communication Technology (ICT) on Economic Growth in south Africa: Analysis of Evidence".

Hadad, Shahrazad (2017), "Knowledge economy: Characteristics and Dimensions", Management Dynamics in the Knowledge Economy, Vol.5, No.2, pp203-225.

Liu, Xiaodong (2015), "Green Services Engineering, Optimization, and Modeling in the Technological Age", Information Science Reference, UK.

Leppala, Samuli (2011), "Essays in Economics of Knowledge", Turkr School of Economics.

Neurath, Paul (1994), "From Malthus to the Club of Rome and Back: Problems of Limits to Growth, Population Control, and Migration", M.E. Sharpe, Inc.

Higgings, B. (1993), **Economic Development:** Problems, Principles & politicies, New Delhi: Universal Book stall.

HALLER, A.P. (2012), Concept of Economic Growth and Development Challenges of crisis and of Knowledge, Economy Transdisciplinary Cognition, www.vgb.ro/etc: 15(1), pp66-71.

Chen, D. & Dahlman, C. (2005)," The Knowledge Economy, the Methodology and World Bank Operations", Working Paper, the World Bank ,Washington, D.C.

Vinnychuk,O. and etal (2014), "Research of Economic Growth in The Context of Knowledge Economy", Vol.8, No. 1(19) pp116-127.

OECD (1996) "The Knowledge -Based Economy" OECD, OECD/GD (96)102, Paris, available at: www.oced.org.

World Bank Open Data | Data (albankaldawli.org)